الفصل الخامس عشر

# تدقيق المطلوبات، رأس المال، الاحتياطيات، المخصصات، أوراق الدفع، القروض، بنك سحب على المكشوف

# تدقيق المطلوبات

لكي يتمكن المدقق أن يبدي رأيه في مدى تعبير الميزانية عن المركز المالي يجب عليه وبشكل منطقي أن يقوم بتحقيق عناصر المطلوبات بنفس الكفاءة والعناية التي يحقق بها عناصر الموجودات، وسوف نتناول فيما يلي تحقيق بعض عناصر المطلوبات :

## ١ ـ رأس المال :

يقوم المدقق بالإجراءات التالية عند تحقيق رأس المال :

١ ـ بالنسبة للشركات المساهمة الجديدة يلاحظ المدقق ما يتطلبه قانون الشركات من أن الشركة لا تؤسس إلا إذا تم الاكتتاب في رأس المال بالكامل وقام كل مكتتب بأداء الربع على الأقل من القيمة الاسمية للأسهم النقدية ويتم الاكتتاب عن طريق أحد المصارف المرخصة لها بتلقي الاكتتابات. ويلاحظ المدقق أيضاً أي نصوص خاصة في العقد الابتدائي والقانون النظامي للشركة.

٢ ـ تدقق طلبات الاكتتاب مع سجل الاكتتاب والتخصيص.

٣ ـ تدقق الأسهم المخصصة من واقع نفس السجل مع قرارات التخصيص الصادرة من مجلس الإدارة ومع سجل المساهمين الذي يحتوي على حساب لكل مساهم.

٤ ـ تدقق النقدية الواردة بالتفصيل مع كشوف حساب المصرف ومع سجل المساهمين وبالمجموع مع حساب الاكتتاب والتخصيص.

٥ ـ يدقق سجل المساهمين مع كعوب شهادات الأسهم ويقارن المجموع برصيد رأس المال في الميزانية.

٦ ـ متى تأكد المدقق من عملية الإصدار الأولى فإنه يكتفي في السنوات التالية بمقارنة مجموعة الحسابات الفردية في سجل المساهمين مع رقم رأس المال الأستاذ العام والميزانية.

أما إذا دخل في تكوين رأس المال حصص عينية فإن على المدقق أن يقوم بما يلي:

١ ـ تدقيق جميع العقود بين الشركة ومقدمي الحصص العينية.

٢ ـ الاطلاع على تقرير الخبراء.

٣ ـ الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بإقرار تقدير الحصص.

٤ ـ تدقيق قيود اليومية مع جميع المستندات.

٥ ـ التأكد أن الأسهم المعطاة في مقابل الحصص العينية لهم تتداول خلال السنتين التاليتين من تاريخ تأسيس الشركة.

## ٢ ـ الاحتياطيات:

يتكون الاحتياطي عن طريق حجز أو تجنيب جزء من الأرباح الصافية المتحققة خلال فترة معينة وعدم توزيعه على أصحاب الوحدة. والاحتياطي في الواقع عبارة عن حجز أو تجنب جزء من الربح واستغلاله في الوحدة في أغلب الأحيان وعلى ذلك فإن تكوين الاحتياطي يرتبط تمام الارتباط بتحقيق الأرباح الصافية فإن لم تتحقق الأرباح لما استطعنا تكوين الاحتياطي.

والغرض الرئيسي من تكوين الاحتياطي هو تدعيم مركز الوحدة المالي وإعطاؤها مزيداً من القوة والقدرة على مجابهة ما قد تمر به من صعاب وأزمات أو ما قد تتعرض له من خسارة عرضية أو طارئة في المستقبل القريب أو البعيد.

وقد تعمد الوحدة إلى تكوين الاحتياطي لأغراض عديدة أخرى مثل تحويل برامجها الإنشائية أو أية توسعات أو تدبير الأموال اللازمة لسداد قروض طويلة الأجل عندما يحل ميعاد استحقاقها أو لمقابلة الزيادة المتوقعة في القيمة الاستبدالية للموجودات الثابتة.

ويمكن القول بأن التأكد من صحة قيمة الاحتياطيات يتوقف على نوعية وطبيعة كل احتياطي على حدة والأسباب التي تدعو إلى تكوينه.

وفي جميع الأحوال يجب الرجوع إلى قرار الجمعية العمومية باعتماد القوائم المالية الختامية وتوزيع الأرباح والتحقق من أن هذه القرارات قد نفذت فعلاً بالصورة الصحيحة والمطلوبة التي تنص عليها القوانين السارية كما في حالة الاحتياطي القانوني وقانون النظام الأساسي للوحدة للتأكد من تكوين الاحتياطيات

التي ينص عليها النظام مثل الاحتياطي العام وعقود القروض التي تنص على ضرورة تكوين احتياطي لسداد هذه القروض مثل احتياطي سداد سندات.

ومن الضروري أن يتأكد المدقق من صحة القيود المحاسبية الخاصة بالاحتياطيات واستثماراتها داخل أو خارج الوحدة واستخداماتها.

### ٣ ـ المخصصات:

يعرف المخصص بأنه عبارة عن أي عبء يحمل على إيرادات الفترة المالية لمقابلة كل من الأعباء والخسائر والالتزامات التالية التي ستقع فعلاً ولا يمكن تحديد قيمتها على وجه الدقة:

١ ـ أي نقص فعلي في قيمة أي موجود من الموجودات وأوضح مثال على ذلك مخصصات الاندثار الخاصة بالموجودات التالية:

٢ ـ أية خسائر وقعت فعلاً ولكنها غير مؤكدة المقدار أو القيمة ومن أوضح الأمثلة على ذلك مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

٣ ـ أي التزام مؤكد أو محتمل وقوعه ولكن قيمة الالتزام في الحالتين غير محددة أو معلومة المقدار في تاريخ الميزانية ومن أمثلة هذا النوع من المخصصات مخصص الضرائب المتنازع عليها ومخصص التعويضات القضائية.

وللتأكد من صحة أرصدة المخصصات المختلفة لا بد للمدقق التأكد من حساب المخصصات على أساس سليم وصحيح والتأكد أيضاً من كفايتها لمقابلة الأغراض التي كونت من أجلها ويجب أن يلتزم المدقق بالقواعد المنظمة لحساب الاندثار ونسب الاندثار والمحددة لكل نوع من أنواع الموجودات الثابتة المستخدمة في الوحدة.

ويلاحظ أنه إذا ثبت للمدقق أن الوحدة قد غيرت من أساس أو طريقة حساب المخصصات كلها أو بعضها عما جرت عليه في السنوات السابقة دون أن يرتكز ذلك إلى سبب معقول مؤيد بالحجج والأسانيد المنطقية والمقبولة وجب عليه أن يعترض على الإجراء الذي اتخذته الوحدة فإن لم تقبل الإدارة اعتراضه ولم تعمل على تصحيح الوضع طبقاً لاقتراحاته أو تمشياً مع رأيه تحكم عليه إذا أراد أن يجنب نفسه المسؤولية أن يشير صراحة إلى ذلك في تقريره.

### ٤ ـ أوراق الدفع :

يتم التأكد من بند أوراق الدفع كما يلي :

١ ـ تدقق يومية أوراق الدفع من الناحية الحسابية وتختبر الترحيلات إلى حسابات الدائنين وإلى حساب أوراق الدفع بالأستاذ العام .

٢ ـ تتبع المدقق الأرقام المسلسلة لأوراق الدفع للتأكد من إثباتها جميعاً في اليومية .

٣ ـ على المدقق أن يتتبع القيود من يومية أوراق الدفع إلى اليوميات الأخرى (دفتر النقدية عند الدفع أو اليومية العامة عند الاستبدال أو الإلغاء) ويطلع على الكمبيالات المعادة إلى الوحدة والتي تم إلغاؤها حتى لا يعاد تقديمها للدفع مرة ثانية .

٤ ـ يدقق رصيد حساب أوراق الدفع مع مجموع الكمبيالات التي لم تدفع بعد كما هو ظاهر في يومية أوراق الدفع .

٥ ـ يفحص المدقق أي فوائد تأخير أو مصروفات مدفوعة بمناسبة تجديد الأوراق .

### ٥ ـ القروض :

يقصد هنا بالقروض القروض طويلة الأجل التي تفترضها الوحدة من الغير وكما يلي أهم الأمور التي يجب على المدقق مراعاتها عند تدقيق رصيد القروض :

١ ـ الاطلاع على القانون النظامي للتأكد من أنه يسمح بعقد قروض طويلة الأجل .

٢ ـ التأكد من التصديق على عقد القروض وشروطه من الجهة المختصة .

٣ ـ التأكد من الحصول على قيمة القرض عن طريق الاطلاع على المستندات المؤيدة لذلك مثل إشعارات ومراسلات المصرف .

٤ ـ التأكد من تنفيذ شروط العقد وسداد الفوائد في مواعيدها المحددة، وتحمل الحسابات الختامية السنوية بقيمة فائدة القرض التي تخص السنة .

٥ ـ إذا كان القرض مضموناً بكل أو بعض موجودات الوحدة وجب على المدقق أن يفصح عن ذلك في الميزانية بوضوح .

### ٦ ـ بنك سحب على المكشوف :

للتأكد من هذا البند من بنود المطلوبات يجب على المدقق أن يطلع أولاً

على الاتفاقات التي تمت بين الوحدة وبين المصرف فيما يتعلق بالسحب على المكشوف والتأكد من الشروط التي تتضمنها هذه الاتفاقات ومن الواجب عليه أيضاً أن يتأكد من أن الاتفاقات قد تمت الموافقة عليها من السلطة المختصة وهي عادة الإدارة العليا.

يضاف إلى ذلك أن المدقق يتبع نفس الإجراءات التي سبق وأن تم ذكرها والخاصة عند مراجعة المصرف.